فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في ا لنجف

الاشرف (تأريخ سياسي)

المدرس الدكتور
حيدر نزار السيد سلمان
الكلية الاسلامية الجامعة/ النجف الاشرف

المقدمة :

بعد نيسان ٢٠٠٣ أصبحت الديمقراطية واحدة من الأفكار والطروحات المثيرة لاهتمام النخب السياسية والثقافية والدينية وأصبحت مثار جدال ونقاش واسعيين داخل البنيان الاجتماعي العراقي ، وبين مؤيد متحمس ، ومؤيد معتدل كان هناك من وقف بوجه الطرح الديمقراطي ونبت بذوره في التربية العراقية ، بوصف ذلك اغتراباً وتغريباً وخروجاً عن

الأصول والتراث ، القومي الممتد بعيداً في عمق التاريخ ، ولكن الاتجاه العام ونتيجة لقوة الدعاية الناشرة لهذه الفكرة كان متوافقاً إلى حد ما مع التوجه لبناء مؤسسات ، ديمقراطية وممارسة لعبتها على ارض الواقع السياسي فتم إنبات هذه الفكرة في أرضية دستورية وجرى التثقيف بها على مستويات شعبية ونخبوية ، وامتلأت رفوف المكتبات بمئات العناوين الكتبية عن الديمقراطية ، والمجتمع الديمقراطي ومنافعها ، ووضعها كحل لمشكلة السلطة ، والحقيقة إن النزوع نحو البناء الديمقراطي في العراق لم يعد حكراً على التجمعات الحداثوية بكل إشكالها ، بل انسحب الاهتمام بها إلى نخب ومؤسسات كان ينظر إليها كقوى معادية للديمقراطية

وتنأى بنفسها عن الغوص في مياهها ، وربما يتم وصفها بالقوى ذات التوجه الثيوقراطي ، ولان المجتمع العراقي يرتبط بجذور دينية لايمكن إنكارها والتعتيم عليها فقد كان من الضروري استجلاء مواقف ورؤى القوى الإسلامية برجالها ومؤسساتها ومعرفة تصرفاتها إمام المد الديمقراطي الذي دخل العراق بطريقة مذهلة وعجيبة وبغية تحقيق ذلك، والاطلاع ، والتعرف على مواقف القوى الإسلامية المؤثرة على الساحة العراقية ، فقد جاء هذا البحث كمحاولة أولى لتأصيل الفكر الديمقراطي داخل بعض المؤسسات الدينية وتحديداً عند المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، وحوزتها العلمية إذ تم التركيز على هذه المرجعية في مواقفها السياسية منذ انطلاق بناء الدولة العراقية الجديدة بعد نيسان ٢٠٠٣ والتي قامت على أنقاض الدولة العراقية الحديثة المشكلة عام ١٩٢١ والتي هدمتها المعاول الخارجية بعد إن فقدت صلاتها وقوتها نتيجة انهيارات بنيوية داخلية تمثلت في جانب منها بانعدام التعددية والمشاركة السياسية ، والغياب الكامل للديمقراطية حتى أصبح العراق بلداً محكوماً بسلطة توتاليتارية غرست مخالبها في كل المفاصل الحياتية ، وهنا تبدو ملاحظة الوجود الديني وتأثيراته البالغة في غاية الأهمية لمجتمع لم يتعرف منذ التجربة الملكية وسقوطها في ١٤ تموز ١٩٥٨ على الحياة الديمقراطية فرجال الدين يمتلكون من القدرات والإمكانات ، والامتدادات الشعبية ما يجعل منهم أقوى قوة تدفع الديمقراطية إلى الإمام أو تعيدها إلى خارج الحدود ، وفي هذا البحث يمكن ملاحظة التأصيل الديمقراطي عند المرجعية الدينية في النجف ممثلة بمراجعها الكبار وما تمخضت عنه بياناتهم ، وفتاواهم السياسية من نتائج على الواقع السياسي بشكل عام وعلى البناء الديمقراطي بشكل خاص.

واعتمد البحث بشكل أساس في القراءة هذه على بيانات وتوجيهات اثنان من ابرز المراجع

الدينية في النجف وهما كل من آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني وآية الله العظمى الشيخ اسحق الفياض الذين ساهما بفاعلية في العراق ، وهناك محاولات لتأصيل هذا التوجه والمواقف المتبناة ولعل ذلك يساهم في معرفة من يقف مع الديمقراطية ومن يقف بالضد منها .

كما اعتمد البحث على مجموعة من الكتب التي تناولت التاريخ السياسي العراقي الحديث والمعاصر ، والادوار التي ادتها المؤسسة الدينية في النجف ضمن سياق هذا التاريخ كان ابرزها كتاب رسول جعفريان وكتاب الشيخ محمد حسين النائيني (تنبيه الامة وتنزيه الملة) كتأصيل للفكر الدستوري والديمقراطي.

جاءت الدراسة هذه في اطار مرحلة مأزومة ومعقدة يمر بها التاريخ العراقي المعاصر ، وسط ضجيج فكري ، وسياسي عنيف يحمل سجالا وجدالا حول فكرة الديمقراطية ، واختلاف النظر اليها بين الرفض والقبول.

ولعل هذا البحث يساهم نوعا ما بازاحة جزءا من الغموض والالتباس المتخيل والمدرك ، حول علاقة المؤسسة الدينية الشيعية العراقية بالفكر الديمقراطي كشكل من الفكر السياسي الحديث ومدى اتساقه مع الفكر الديني.

اولاً: الجذور الديمقراطية

تشكل المرجعيات الدينية في العراق بشكل عام والمرجعية الدينية الشيعية التي تتخذ من مجاورة العتبات المقدسة في مدينة النجف مقراً لها بشكل خاص جزءاً مهما ، ومؤثراً في الحراك الاجتماعي السياسي ، ولعل هذه المرجعيات لها القدرات الأكثر في تطويع الرأي العام ، وتوجيهيه، وكانت لها مشاركات فاعلة في الإحداث التاريخية المفصلية التي شهدها العراق خلال مدة القرن العشرين [1] ، فبعد العلاقات الوثيقة التي كانت تربط رجال الدين السنة بالسلطات العثمانية الحاكمة[2] ، استعاد البريطانيون وهم المحتلون الجدد للعراق إثناء فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ تأكيد هذه

العلاقة ، وأقاموا صلات وثيقة مع العديد من رجال الدين هؤلاء ، فتشكلت على هذا الأساس الحكومة العراقية الأولى ، في ظل الانتداب البريطاني برئاسة احد رجال الدين وهو الشيخ عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢١ [٣] ، وبالمقابل فقد تم استبعاد رجال الدين الشيعة وإقصائهم عن المسرح السياسي العراقي نتيجة لمواقفهم الرافضة للاحتلال البريطاني وخوضهم غمار ثورة مسلحة عنيفة في حزيران ١٩٢٠ [٤]، وتجاوز أمر الاستبعاد إلى الإبعاد خارج العراق لمجموعة من علماء الدين الشيعة الكبار لمواجهتهم المعرقلة لخوض انتخابات المجلس التأسيسي، الذي كان من مهماته المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية [٥]، ووضع قانون انتخابي خاص بالانتخابات التشريعية ووضع دستور للبلاد، ولايعني هذا الموقف من رجال الدين الشيعة رفض العملية السياسية ، رفضاً قاطعاً بقدر مايعني مواجهة مع الاحتلال البريطاني والحكومة المنصبة من قبله والتي وجدوا فيها قد أخلت بالشروط التي فرضها عدد من رجال الدين على الملك فيصل الأول ، عند تتويجه على العرش العراقي ، بالإضافة إلى التهميش الواضح لشيعة العراق في تشكيلات الدولة الجديدة .[٦]

والحقيقة إن البريطانيين كانوا يدركون مدى تأثير الفئة الدينية السنية والشيعية في مرحلة تاريخية ، لم تتشكل فيها نخب سياسية ، وثقافية بل إن اغلب النخب الثقافية ، والسياسية قد خرجت من عباءة المؤسسة الدينية وخاصة اذاتعلق الأمر بالنخبة السياسية الشيعية [٧] ، وقد استمر هذا التداخل بين الديني والسياسي في الرؤية للمجتمع عند الأكثرية من الشيعة العراقيين ، إذ يمكن رؤية هذا التداخل واضحاً في الاعتماد على رؤية علماء الدين للمرجعية الدينية في النجف الاشرف في تشكيل المواقف من الإحداث والتطورات [٨] ، فما تبديه المرجعية الدينية ((المرجع الديني الأعلى)) ، يعد في كثير من الأحيان منهاجاً للعمل والسلوك والمواقف ، واعتقد إن ذلك يعود إلى حالة التضامن التي

يعيشها المجتمع الشيعي بفعل الإقصاء والتهميش الطويل التي عاشها ، وكذلك إلى حالة الترابط العاطفي التي استهدفت تكوين تصورات مشتركة حول الماضي ، والحاضر، والمستقبل ، وقد تم تدعيم هذا الترابط بمراسيم وطقوس دينية وزيارات للعتبات المقدسة تستمر طوال السنة [٩].

وفرض رجال الدين نفوذهم ومباركا تهم على النشاطات السياسية المتنوعة التي أخذت على عاتقها مهمة التحشيد الشعبي المعارض ، ذات التوجه ألمطلبي والساعي لإحداث تغيرات في البنية السياسية القائمة عبر المطالبة بتحقيق التوازنات والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية ، ويمكن النظر إلى تشكيل حزب الدعوة الإسلامية ضمن هذا الإطار المرجعي الديني فهو قد انبثق من داخل الوسط الديني وبدأ انتشاره المبكر في نطاقه [١٠] .

وعلى هذا الأساس المركزي يمكن دراسة الواقع السياسي العراقي بجذوره السياسية الدينية ، وتضاوءل دور القوى الليبرالية على الرغم من ظهورها المبكر على خشبة المسرح السياسي العراقي ، إلا إن الفاعلية الأكبر كانت لذلك المزيج السياسي الديني لدى النخبة السياسية الشيعية على وجه التحديد ، والحقيقة إن محاولة تأصيل تلك النزعة الفكرية الميالة للمجتمع السياسي القائم على السلطة السياسية المدنية من خلال تنظيرات ومواقف متعددة داخل أوساط المرجعية الدينية النجفية تستحق المتابعة ، والتوقف خاصة وان عملية التمايز والتفريق بين المدرسة النجفية والمدرسة الإيرانية واضحة المعالم فقد اختارت كل واحدة منها الطريق الذي يتناسب مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية على الرغم من التقاء المدرستين في مشتركات ، وأواصر متعددة حتى لايمكن تحقيق الانفصال بينهما لكن الاتجاهات السياسية المؤثرة في كلا المدرستين بدتا مختلفتين ، وهذا لايعني فقدان الروح التضامنية بين رجال الدين في كل من حوزة قم وحوزة

النجف بل إن الروح التعاونية التضامنية تظهر بوضوح عند حصول التحديات لسلطة رجال الدين ، ومحاولات فرض هيمنتهم الفكرية ومع ذلك فان المواقف كانت متباينة من قضايا سياسية واجتماعية أثارت نوعاً من الصراع الهيمني على المؤمنين في مراحل متعددة[11].

في بدايات القرن العشرين ومع تدفق الأفكار السياسية الجديدة على العالم الإسلامي والتغيرات الحاصلة في السياسات الدولية والصراع الدولي الحاد بين الدول الكبرى للحصول على مستعمرات ومناطق نفوذ وتوجه إبصار هذه الدول نحو الشرق مقابل حالة الجمود والتخلف التي تعيشها هذه المنطقة الحيوية كانت الرؤى الإصلاحية والتجديدية قد بدأت تتغلغل في داخل الأوساط النخبوية ، ومنها المؤسسة الدينية التي وجدت نفسها في خضم أفكار سياسية جديدة تمتلك من الحيوية عناصر جاذبة ، وتمنح قدرة للتصدي للمشاكل المتراكمة في العالم الإسلامي ، ومنها الاستبداد والمناقشات حول شكل النظام والمجتمع السياسيين ، وبالفعل فان النقاشات الفكرية قد تطورت إلى مرحلة متقدمة في مناهضة الاستبداد السياسي .

وربطه بالاستبداد الديني ، وهي محاولة من المتنورين لتحقيق الإصلاح الديني بالتزامن مع الإصلاحات السياسية ، وإدخال بعض رجال الدين في العوامل المسببة لحالة الجمود والتخلف التي ميزت العالم الإسلامي وأدت به إلى الوقوع تحت سيطرة القوى الاستعمارية ، ونظير هذا التحدي فقد استجابت المؤسسة الدينية الشيعية ، وعلى أساس تكوينها المحوري في التصدي للنشاطات السياسية والاجتماعية ولان من بينها تخرج النخبة المثقفة التي تولت قيادة التجدد والدعوات لتغير التركيبة السياسية القائمة والحقيقة ، إن رجال الدين الشيعة في إيران كانوا قد حصلوا على امتيازات دستورية أتاحت لهم مجالاً للحرية في حركتهم العامة [12] ، وتبلورت في ظل هذه الظروف التاريخية مجموعة من الأفكار الصادرة عن علماء الدين

التي يمكن إن يعثر الباحث في طياتها على نزعة تميل إلى المشاركة السياسية ، والتعددية الثقافية ، والفكر السياسي الجديد الملائم لإشكاليات المرحلة ، ورفض النظم الاستبدادية ، والتفرد بالسلطة وإعادة بناء المؤسسات السياسية لتشكل دعامات حقيقة للنظام السياسي ، وبذلك يمكن القول إن مدرسة النجف الدينية تمتلك نوعاً من التراث الذي يمكن وصفه بالتوجه الديمقراطي من خلال تأكيدها على مفاهيم سياسية جديدة تقوم على أساس حكم الشعب أو مبدأ حكم الأمة لنفسها [١٣] .

ومن خلال هذا التراث يمكن التعرف على مدى الإسهامات الفكرية السياسية لهذه المدرسة ، وعبر واحداً من ابرز رموزها المثير للجدل والاهتمام والذي تم وصفه بمارتن لوثر المسلمين [١٤] . وهو الشيخ محمد حسين النائيني المتوفى ١٩٣٦ ففي كتابه الذائع الصيت ((تنبيه ألامه وتنزيه الملة)) يضع الأسس الفكرية للتعددية السياسية ، والاختيار الشعبي لنوع السلطة ، فالنائيني قد وضع كتابه المذكور في خضم الصراع الذي احتدم عام ١٩٠٥ بين اتجاهين فكريين ، كان احدهما يدعو إلى الحكم المستبد غير المقيد والمتعلق بحكم الأسرة القاجارية في إيران ، وكان هذا الفريق مدعوماً من قبل السلطة القاجارية ، ومن وراءها حلفاءه الروس الذين كانوا يرفضون هذه التوجهات الخطيرة ، ويدعوا الاتجاه الثاني إلى تقيد سلطة الحاكم بدستور.

ينظم عمل السلطة وعلاقتها بالشعب وتفصيل حقوق المواطنين المتعددة ضمن بنود هذا الدستور[١٥] والحقيقة إن تداعيات هذا الصراع الفكري قد امتدت إلى النجف ومنها إلى بقية إنحاء العراق بعد توجه الداعون للحكم الدستوري إلى المرجعية الدينية فيها لمعرفة رأيها وموقفها من هذه القضية الخطيرة وجاءت مواقف المرجعية متباينة لتشكل حالة من الصدع والانقسام في صفوفها عندما ذهب السيد كاظم البزدي ،[١٦] إلى تأييد الرافضين للحكم الدستوري فيما رصَ الشيخ

محمد كاظم الخراساني (١٧) . صفوف الدستوريين بتأييده الشديد لأفكارهم ومواقفهم وهذا ماعزز من صلابة جبهتهم(١٨) .

لكن النداء الأبرز جاء من الشيخ النائيني الذي زاد من قوة التنظير الفكري لدعا ة الدستور عندما أصل النزعة الديمقراطية في جذورها الإسلامية والتراث الإنساني الذي قدمه الإسلام وان الدعوات التي انطلقت للأخذ بالدستور وحكم الشعب تجد تأصلها في هذا التراث وهي ليست غربية ولكن حالة الانقطاع والتخلف والانكسارات التي تعرض لها المسلمون قد أفقدتهم هذه البضاعة التي ردت إليهم ألان (١٩).

يقدم النائيني في دراسته ، والتي يمكن عدها كتراث سارت عليه المدرسة النجفية مستقبلاً يقدم تنظيراً بنوياً للأوضاع السياسية وشكل النظام السياسي المطلوب الأخذ به فهو لا يحدد فكره بالشكل العام ، والدعوات إلى رفض الاستبداد كما فعل الكواكبي قبله بل يأسس لنظام ومجتمع سياسيين يشكل الدستور عمودهما الفقري ويأتي ذلك في عرض سياسي رائع قل نظيره عند الكثير بين من الذين تصددا لمسالة الفكر السياسي فالنائيني قد استجاب لمتطلبات عصره والظروف السياسية القائمة ونقل الفكر السياسي الديني نقله غير مسبوقة أوجدت ممانعة من المحافظين في المؤسسة الدينية وخاصة في مدرسة النجف إذ وقف هؤلاء بشدة إمام أطروحاته الديمقراطية وكانوا لهم من الاتهامات ما أرعب الشيخ ودفعه إلى سحب كتابه من المكتبات (٢٠) .

فرق النائيني بين الحكم القائم على أساس الدستور والمتمخض عن انتخابات يتشكل منها مجلس نيابي وبين حكم استبدادي يستعبد الناس ويحولهم إلى أرقاء ليس لهم من الحقوق لإطاعة الحاكم الجائر وتحقيق رغباته حتى يفقدوا إنسانيتهم وحريتهم (٢١) .

ويقف النائيني بقوة واضحة ضد الاستبداد الديني مشيراً إلى انه أقسى وأسوء من الاستبداد السياسي

لأنه يشكل الدعامات القوية للاستبداد الثاني وهو يحذر منه بقوة المجدد المدافع عن حقوق الشعب وينطلق في البحث عن جذور الاستبداد وتطوره التدريجي إلى إن يصل إلى أقصى حالاته عندما يفقد الناس ماوهبهم الله تعالى من حرية وكرامة وقدرة الاختيار ويتحولوا إلى عبيد وخول [٢٢].

ويشدد النائيني على ضرورة تقييد السلطة من وجهة النظر الإسلامية حتى لاتؤول إلى الاستبداد والقهر وان يكون عملها وهدفها حفظ وصيانة الأنظمة الداخلية للدولة والتربية النوعية للشعب وإيصال الحق إلى أصحابه والحفاظ على مصالح الشعب والدولة وحماية الوطن من التدخل الأجنبي وإعداد القوة الدفاعية والمعدات الحربية للحفاظ على الوطن (٢٣) ويقدم النائيني رؤيته لتكون المجتمع السياسي وتكون السلطة السياسية وهي على نوعين الأول : الاستيلاء والسيطرة على نحو التملك ويتعامل الحاكم مع مملكته كما يتعامل المالكون مع أموالهم الشخصية فيعد البلاد ومافيها ملكاً شخصياً له ويجعل الشعب عبيدا له .

((فهم كلا غنام والعبيد والإماء لم يخلقوا الإله فيقرب من كان وافياً بهذا الغرض متفانياً له في تحقيق شهوات السلطان وينفي عن البلاد التي ظنها ملكاً شخصياً من وجد مخالفاً له و بعدمه أو بقدمه لقمة سائغة لكلابه وماحوله من الذئاب الضارية)).[٢٤] ويسمى هذا الحكم استبداداً وتسلطاً واعتسافاً والحاكم يسمى الحاكم المطلق وهذا النوع من السلطة درجات تتفاوت تبعاً لطغيان الحكام من جهة وإدراك الأمة لموقفها من جهة ثانية [٢٥] .

إما النوع الثاني من السلطة فتكون اختيارات الحاكم محدودة بحدود هذه الوظائف ومشروطة بعد تجاوزها وإفراد الشعب شركاء مع الحاكم في إرادة شؤون البلاد والذين يتصدون للأمور هم أمناء للشعب وهم مسؤولون إمام الشعب ويؤاخذون على مايرتكبوه من تجاوزات إذ لكل فرد من إفراد

الشعب حق السؤال والاعتراض في جو يسوده الأمن والحرية وبدون التقييد بإرادة الحاكم وميوله وتسمى السلطة الناشئة عن هذا النوع بالمقيدة والعادلة والدستورية [٢٦] ويسهب الشيخ النائيني في تنظيره السياسي متجاوزاً العقبات الفكرية التي يضعها المحافظون والمتزمتون فهو لايقف عند حد الإشارة بل انه يضع الحدود التي تمنع الحاكم من الانزلاق والطغيان وبغية الحيلولة دون الاستبداد عندما تتغلب النزعة الفردية ويتجه الحاكم إلى فرض إرادته على الشعب ولذا فان الحل عند النائيني لتجاوز هذه الإشكالية يأتي عن طريق إيجاد دستور يحدد العلاقة بين السلطة والشعب وبين الحاكم والمحكوم ويحدد الوظائف التي يلزم السلطان بإقامتها والتقيد بتنفيذها وما لاحق له التدخل فيها والتصرف بها وأية محاولة من السلطات للتخلص من تحديدات الدستور والانقلاب عليه هي بمثابة الخيانة فالسلطة تتقيد بالدستور الذي يسمى النظام الدستوري في القانون الأساس بالجزئيات والكليات وعدم تخطيه بأي حال من الأحوال [٢٧] .

ومن اجل المحافظة على الدستور ومراقبة تطبيقه من قبل السلطة الحاكمة وعدم تجاوز بنوده فان الشعب ينتخب نواباً عنه للمجلس النيابي لغرض إحكام المراقبة والمحاسبة وهؤلاء مندبوا الأمة لا تتحقق وظيفتهم إلا عندما تخضع السلطة التنفيذية في البلاد لمراقبتهم [٢٨] والنائيني يعد الغرب بديمقراطيته ونظامه السياسي قد أفاد من الإسلام ونظامه في الوقت الذي تخلى فيه المسلمون عن نظامهم السياسي وهو يرد على الذين اعترضوا على طروحاته السياسية على انه استعادة النظام الانتخابي وحكم الشعب (هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) [٢٩] مفنداً ادعاءات وردود أفعال بعض رجال الدين الذين وصفهم بحاملي لواء الاستبداد الديني (٣٠) .

ثانياً: المرجعية الدينية والديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣م

الحقيقة إن النائيني ترك تراثاً مهماً من الفكر السياسي عندما وضع

تنظيراته في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) مالئاً فراغاً كبيراً في مجال الفكر السياسي عند مدرسة النجف ومايمكن تأكيده في هذا المجال إن الفكر السياسي النائيني قد ألقى بظلالة على فكر علماء الدين في هذه المدرسة وشكل العمود الفقري لرؤيتها السياسية فاغلب علماء الدين الكبار تنطبق رؤيتهم مع رؤية النائيني السياسية وهذا دليل التواصل الفكري داخل المدرسة النجفية واختلافها عن المدرسة الإيرانية التي استحوذ على اهتمام علماء الدين فيها نظرية ولاية الفقيه السياسية والحقيقة إن مسالة التأكيد على الفكر السياسي للنائيني هي محاولة للتوصل إلى الأطروحات السياسية للمرجعية الدينية في النجف بعد نيسان ٢٠٠٣ ومعرفة موقفها من مسائل سياسية متنوعة أهمها الموقف من العملية الديمقراطية والفكر الديمقراطي الذي يحاول السياسيون العراقيون ترسيخه في البلاد إذ جاءت التغيرات في البنية السياسية العراقية لتحدث نوعاً من الحراك داخل الأوساط الدينية في العراق بشكل عام والنجف بشكل خاص حيث أيقظت قوة التغيرات روحية التعبير السياسي وإطلاق الآراء فيما يتعلق بالقضايا الخطيرة التي تمر بها البلاد واستعاد اغلب رجال الدين دورهم في التأثير على القرارات وخاصة السياسية منها ومع كل خطوة في البناء السياسي الجديد للدولة بعد ٢٠٠٣ كانت الأنظار ترنو إلى المرجعية الدينية في النجف لمعرفة مواقفها وأرائها وبالفعل فان الأخيرة قد عبرت عن رأيها أكثر من مرة بصراحة واضحة مستندة في ذلك إلى ماتمتلكه من تراث في هذا السياق فالمرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني وهو الرجل الأكثر تأثيرا في صفوف الشيعة العراقيين كان واضحاً ودقيقاً في أرائه ومواقفه من العملية السياسية والبناء الديمقراطي فقد كان عصرياً في تلك المواقف ولم ينفصل عن المدة الزمنية التي يعيشها العراق كما كان غيره من رجال الدين الذين اتخذوا من التشدد وسيلة لرفض كل شيء فالسيستاني وفي رده على أسئلة

صحفية ((كزاتا ثيبورتشا)) البولندية أشار بما لايقبل الشك على الخيار الديمقراطي للنظام السياسي القائم على مبدأ الشورى واحترام حقوق جميع المواطنين والتعددية [٣١] .وبذلك فان السيستاني أكد على الخطوط العامة للدولة الجديدة والمجتمع السياسي القائم على التعددية ورفض الإلغاء والتهميش لأي مجموعة أثينية ومنح الامتيازات والمناصب الحكومية لأثينية بعينها ولعل المفهوم الأوسع الذي يمنحه السيستاني للنظام السياسي يقطع خيط الشك الذي كان يراه البعض وخشية من قيام دولة دينية مشابهة للنموذج الإيراني وقد جاءت هذه الخشية من دون التمييز بين البنية الفكرية والسياسية وكذلك من الحوزة الدينية في قم ومراجعها الدينية وبين الحوزة الدينية في النجف ومراجعها الدينية [٣٢]. فالفرو قات واضحة بينهما مثلما تمت الإشارة إليه في الفقرات السابقة فالمفهوم المعطى يضع دور المرجعية الدينية في محددات لايمكن لرجل الدين إلا التقييد بها حسب التراث المتراكم لمدرسة النجف ولكن ذلك لايمنع من اتخاذ مواقف مهمة في تواريخ مفصلية تمر بها حياة المسلمين وهذا مايمكن التأكد منه خلال فترات تاريخية متعددة فالسيستاني يؤكد إن الدور الأساس للحوزة العلمية هو التعليم والإرشاد.

والتثقيف الديني دون إن تقف المرجعية الدينية موقفاً سلبياً من الإحداث المهمة والخطيرة في حياة الشعب فللمرجعية الحق في إبداء الرأي في المنعطفات المهمة في حياة الشعب كإعداد دستور دائم للبلاد كما يشير السيد السيستاني [٣٣] ويوجه السيستاني بضرورة عدم زج رجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية بل إن دورهم ينبغي إن يقتصر على التوجيه والإشراف على اللجان التي تشكل الإدارة المدنية وتوفير الأمن والخدمات العامة للأهالي [٣٤] .

إن هذه التحديدات لوظيفة رجل الدين تأتي لفسح المجال لأصحاب الخبرات والكفاءة لتبوء المناصب السياسية والإدارية حسب

الاختصاص والقدرة وتقسيم العمل الضامن لبناء دولة يحتل فيها القانون والفصل في حل المنازعات وتنظيم الحياة العامة على أساس المساواة والعدالة ويكون لسلطة الدولة الأحقية في احتكار القوة وحمل السلاح للحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي وفي حالة مرور الدولة والمجتمع بأزمات بنيوية عميقة فان هذا لايعطي الحق للمواطنين بالاستحواذ على أسلحة الجيش بل أنها تبقى ملكاً للدولة حيث يتم جمعها وحفظها بإشراف لجنة من أهالي المنطقة لتسلم فيما بعد وحين استقرار الأوضاع العامة إلى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً[٣٥] .

وفي ذلك رفض واضح للفوضى وسيطرة البعض ممن يحاولون فرض أنفسهم على الشعب تحت ستار الدين بحجة حماية المواطنين وممتلكاتهم فالسيستاني دائماً مايستخدم مصطلح أهالي المنطقة والمدينة في إشارة إلى الطبيعة التضامنية وقت الأزمات والتعاون الاجتماعي للخروج منها بانتظار ظهور مؤسسات الدولة والنظام السياسي الجديد ليأخذ دوره في حماية المجتمع واستقراره وإدارة شؤون البلاد فالانطلاق من المنطقة أو الحي السكني بوصفها التشكيلات الاجتماعية الأولى التي تنعكس فيها العلاقات العامة وهذا التأكيد على بناء الدولة وأهميتها جاء في البيانات والفتاوى الصادرة من المراجع الأربعة الكبار في حوزة النجف فلم يظهر رأي مخالف لرأي بناء الدولة ونظامها السياسي من هؤلاء ولكن ذلك لايعني إن علماء الدين في النجف لم يكن لهم رأي في النظام السياسي وكيفية إقامته وبناءه فهم ينطلقون من مواقعهم الدينية في نظراتهم إلى شكل وهوية هذا النظام ولكنهم وكما سبق يفرقون بين نظامين على أساس المدرستين في كل من قم والنجف وفي هذا السياق يقول الشيخ محمد إسحاق الفياض وهو احد المراجع الدينية الأربعة الكبار في النجف في موقفه من النظام السياسي الجديد والحريات والديمقراطية :-

((نقول إن المطالب في العراق من قبل معظم الشعب العراقي المسلم من السنة والشيعة والمراجع العظام والعلماء الكرام إنما هو الحكومة الإسلامية من النوع الثاني لا الحكومة الإسلامية من النوع الأول التي هي موجودة في إيران . فان الحكومة على الطراز الموجود في إيران غير قابلة للتطبيق في العراق إذ كما هو معلوم إن شعب العراق مركب من قوميات مختلفة وطوائف متعددة ، هذا مضافاً إلى انه ليس هنا ولي الفقيه يترأس الحكومة ويقيمها على أساس ولاية الفقيه ، وإما المراجع الموجودين في النجف الاشرف وعلى رأسهم السيد السيستاني لايريدون التدخل في الحكومة والترأس فيها مباشرة بأي شكل من الإشكال وان طولب منهم ذلك لأنهم يرون إن وظيفتهم في الوقت الحاضر إرشاد الناس إلى ماهو صلاح الأمة ودعوتهم إلى رص الصفوف وتوحيد الكلمة لكل أطياف الشعب وشرائحه من اجل استقرار الوضع وإيجاد الأمن))[٣٦].

ومن خلال النص يمكن معرفة التحديدات التي يضعها الشيخ الفياض بوصفه مرجعاً دينياً لدور علماء الدين وابتعادهم عن السيطرة على المؤسسات السياسية والدولة بشكل عام فهو يقدم رجل الدين بصورته التي عرفها تراث مدرسة النجف والمتمثلة بإرشاد الناس وإصلاح الأمة وتوحيد الكلمة ومن ناحية أخرى فهو يقر بعقلية عالم الدين المتفتح بالتعددية الثقافية والاثنية الموجود في بلد كالعراق مما يتطلب إيجاد نظام سياسي يراعي هذا التنوع ويضمن حقوق الأقليات المنضوية تحت لواء هذا النظام على إن تتمتع بحريتها الدينية والعقائدية، واعتقد إن هذا الاعتراف بحقوق الآخرين والابتعاد عن العقلية الاقصائية التي يمكن رؤيتها عند رجال دين آخرين تعطي إشارات مهمة عن قدرة النظام السياسي على تجاوز العقبات في نشر الديمقراطية وثقافة التعددية وبناء المجتمع السياسي القائم على أساس التنوع ولعل هذا من ميزات مدرسة النجف الدينية

والتي نظر لها كل من الشيخ النائيني والشيخ محمد مهدي شمس الدين عندما وضعاً للأقليات الاثنية والثقافية حقوقهما الدستورية ، والحقيقة إن الفياض يربط بين حصول كل طائفة من طوائف العراق وأقلياته على حقوقهم المشروعة ومشاركتهم بانتخابات حرة ونزيهة على اعتبار إن لكل طائفة حقوقاً والوصول إلى هذه الحقوق له دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية .[٣٧]

ويمكن أن نعثر على موقف متجانس للسيد السيستاني حول هذا الموضوع من خلال حث العراقيين على المشاركة الواسعة في الانتخابات العامة والتي جرت عام ٢٠٠٤ لاختيار ممثليهم بشكل مباشر ويأتي التأكيد من جديد على إن تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة ليس وارداً ولكن مع التأكيد على احترام النظام السياسي الجديد للدين الإسلامي بوصفه دين أغلبية الشعب العراقي .[٣٨]

إن هذه التأكيدات المتكررة الصادرة عن المرجعية الدينية في النجف حول عدم ورود فكرة الدولة الدينية أو تطبيقها في العراق هي تطمين لكل العراقيين من ناحية وذلك لإزالة الشكوك والدعايات التي يطلقها البعض حول إرادة تشكيل دولة دينية في العراق وإيقاف هذا المشروع الذي يراود البعض من التيارات الإسلامية المتأثرة بالنموذج الإيراني من ناحية ثانية إذ تؤكد المرجعية الدينية على بعدها التاريخي في هذه المسالة باعتمادها على تراث لايربط قيام الدولة والنظام السياسي بالأساس الديني ولكنه يؤكد بإصرار على احترام الديانة الإسلامية والثوابت الدينية والمبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية للشعب العراقي والتي يجب إن تكون الركائز الأساس للدستور العراقي [٣٩] .

وعلى الرغم من عدم الإشارة الصريحة إلى مصطلح الديمقراطية في مختلف البيانات الصادرة عن مكاتب المراجع الدينية إلا إن الدعوة للانتخابات الحرة النزيهة والتأكيد على المشاركة الواسعة للانتخابات

من قبل المواطنين لايمكن النظر إليها إلا قبولاً بالنظام الديمقراطي الذي تعد الانتخابات وتحقيق إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة هي الدعامة الأساسية له .

وهذا الاختبار السياسي الذي دخلته مرجعية النجف وضعها في صدارة المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣ وبالتالي كانت من أول الداعين لإقامة نظام سياسي يقوم على أساس ديمقراطي تعددي تكون الكلمة فيه للشعب صاحب السيادة وفي الوقت نفسه فإنها جعلت من نفسها تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في الانتخابات وأكدت على ذلك في الفترة التي سبقت انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩، إذ كانت ترى إن يكون اختيار الناخب لممثليه في عضوية مجلس المحافظة متصفاً بالفحص والتمحيص وممن يتسم بالكفاءة والنزاهة والإخلاص لخدمة هذا الشعب [٤٠] . فالمرجع الديني هنا يمارس عمله التوجيهي الإرشادي وتثقيف المواطنين على أهمية إن يكون الاختيار دقيقاً وعقلانياً لايستند إلى العاطفة والقرابة بل على مايجعل العضو المنتخب مقتدراً في الدفاع عن مصالح الناس وتقديم الخدمات لهم ، وليس هذا فحسب فالمرجعية الدينية العليا ممثلة بالسيستاني تعبر عن رفضها لهيمنة جماعة سكانية على كل مفاصل السلطة وتهميش الأقليات العراقية الأخرى على أساس كونها أكثرية ديمغرافية في البلاد بل هناك رفض واضح لأي نوع من أنواع الطائفية على إن يتمكن الجميع من ضمان

حقوقهم ضمن النظام السياسي القائم وهذا النظام لايمكن إن يكون مفروضاً بل يحدده العراقيون من جميع المكونات والأعراق والطوائف والية ذلك في الانتخابات العامة وهذا ماأجاب به السيد السيستاني على سؤال لصحيفة ((آساهاي)) اليابانية. [٤١] إما عن كيفية كتابة الدستور العراقي فهناك إجماع من قبل كل المراجع الدينية في النجف على رفض أي نص دستور مفروض من دولة أخرى أو تجري كتابته من قبل جماعة غير منتخبة وضرورة إن

تكون إلية كتابة الدستور عن طريق ممثلين ينتخبهم الشعب.[٤٢] ولا تمتلك الحكومة الشرعية حسب رأي السيد السيستاني إذ لم تكن منبثقة عن إرادة الشعب العراقي بجميع طوائفه وأعراقه .[٤٣] ومايمكن قوله في هذا المجال إننا إمام مشاركة من قبل المرجعية الدينية في النجف الاشرف لبناء دولة جديدة ينبثق نظامها السياسي من إرادة شعبية وتقوم مؤسساتها وسلطتها على أساس العقد الاجتماعي حيث تتحدد العلاقة بين السلطة والشعب عبر دستور دائم ينظم هذه العلاقة بشكل متوازن ويشمل ذلك كل العراقيين.

دون استثناء الذين يحق لهم المشاركة في العملية السياسية وبناء الدولة على أساس من التوافق والتراضي دون إقصاء لأي من المكونات الاجتماعية العراقية والحقيقة إن السيد السيستاني يعبر عن تفاؤل بتقدم الأوضاع العامة نحو التحسن والتغير نحو الأفضل.[٤٤]

إن مشاركة المرجعية الدينية في النجف وإسهاماتها في تأسيس الدولة وتفرعاتها بعد نيسان ٢٠٠٣ يمكن إن نجد له تجسيدات متعددة وإشارات واضحة في هاذ الاتجاه إذ وقفت هذه المرجعية وفي وقت مبكر مع الجهود المبذولة لعملية المأسسة بما يعيد لهذه الدولة هيبتها وقدرتها على انجاز الخدمات والأمن للمواطنين وفي هذا الإطار فان المرجعية الدينية قد وضعت إمكاناتها الروحية في خدمة مرحلة التأسيس عبر سلسلة من الفتاوى والبيانات الساندة للبناء والتأسيس فعلى سبيل المثال نرى ذلك صريحاً في التحريم الذي أصدره السيستاني حول دخول الأراضي العراقية من غير المنافذ الحدودية الرسمية وعمليات التهريب الواسعة التي شهدتها الساحة العراقية بعد سقوط النظام ٢٠٠٣ ودخول إعداد كبيرة من الزائرين الايرانين وغيرهم إلى الأراضي العراقية بطريقة غير شرعية لزيارة العتبات المقدسة.[٤٥]، وأفتى السيستاني بحرمة تهريب المشتقات النفطية وعد ما يستحصل من الإرباح حرام .[٤٦] وكذلك الحال بالنسبة لاستحواذ البعض على

ملفات ووثائق حكومية وخاصة المتعلقة منها بالدوائر الأمنية فقد دعا السيستاني إلى تسليمها إلى جهة حكومية ذات صلاحية .[٤٧] .

وركز السيستاني في أكثر من مرة على سيادة القانون وخضوع الجميع له واعتباره هو الفاصل في حل المنازعات دون اللجوء إلى الثارات والعصبيات في حل المشاكل وكانت لذلك مظاهر نتيجة للانفلات الأمني الذي شهده العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ وشيوع اللجوء إلى العشيرة والقوة في حل الخصومات أو الانتقام من الأجهزة الأمنية السابقة فقد كانت فتاوى السيستاني تحث على ضرورة عدم الانتقام من أعضاء حزب البعث والأجهزة الأمنية بشكل شخصي بل اللجوء إلى المحاكم المختصة في هذا الموضوع وهذا يشمل تحريم حتى عمليات التشهير والحفاظ على ملفات الأجهزة الأمنية وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية .[٤٨]

إن المحاولات لإيجاد جذور سياسية تؤكد الجانب الديمقراطي في النظام السياسي يمكن إن توصل الباحث إلى نتائج على الرغم من اختلاف المصطلحات المتداولة وعزوف اغلب رجال الدين عن استخدام مصطلح الديمقراطية بشكل صريح ولكن المفاهيم المقصودة تمنح الباحث نفس الرؤى والمواقف عند التطبيق العملي ولكن ذلك لايعني إن رجال الدين يؤمنون بقطعية النظام الديمقراطي بل إن مفهوم الديمقراطي قد يصطدم بحواجز دينية وعقائدية خاصة إذا ماتمادت إلى الارتباط بالفكر الليبرالي وسمحت حول الموانع الدستورية بالحريات المطلقة وكسر القيود التي يريدها رجل دين بغية الحفاظ على الهوية الإسلامية والثقافية الدينية[٤٩] والآداب والأخلاق العامة ففي الوقت الذي تعبر فيه المرجعية الدينية في النجف عن قبولها بالمبدأ الديمقراطي والانتخابات فإنها تؤكد بشكل متلازم على الهوية الإسلامية والثقافة الدينية وهذا مانراه واضحاً في الشروط التي وضعت عند كتابة الدستور حيث لانص يتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية والتأكيد

على الهوية الإسلامية للمجتمع العراقي فقراءة المرجعية الدينية للديمقراطية قراءة مختلفة وعن القراءة السياسية الليبرالية فهي وسيلة لتحقيق حكم شعبي وإعطاء الشرعية لسلطة سياسية تعبر عن إرادة الأمة وإذا أردنا إن نكون أكثر دقة فهي ديمقراطية مشروطة بموائمتها الواقع الديني والاجتماعي ولا تستطيع التخلي عنه علماً إن مراجع الدين الكبار في النجف ينبهون على ضرورة إبعاد رجل الدين عن المناصب الإدارية والتنفيذية في الدولة وترك هذه المناصب بيد المتخصصين وعلى العموم فان القبول بالديمقراطية وبناء النظام السياسي والمشاركة الفعلية لهذه المرجعية في بناء الدولة ومؤسساتها لايمكن نكرانه وإغفاله بل هو مايتجسد واقعياً لكن تبقى النزعات الدينية والمنطلقات العقائدية عاملاً مؤثراً في صياغة الرؤية السياسية عند رجل الدين فهو لايستطيع إن يخرج من إطاره الديني أو من تراثه المعرفي إذ تبقى الديمقراطية بنظره إنتاج أوربي غربي حتى لو وافق على ممارساتها سياسياً ومايؤكد ذلك محاولات رجال الدين تحقيق صلات بين الفكرة الديمقراطية ومسالة الشورى على أساس عدم الاختلاف بين الاثنين فهنا محاولة للتأصيل المعرفي قد تكون محاولة غير واقعية لكنها في كل الأحوال تفيد في نشر الديمقراطية والوعي بها .

يظهر لنا من خلال البحث بروز عدة نتائج تشكل سمات مهمة في تاريخ المرجعية الدينية في النجف الاشرف وللفترة المعاصرة اهمها:

١- الاختلاف في ا لموقف السياسي بين كل من مرجعية النجف الاشرف الدينية ومرجعية قم الايرانية معتمدا هذا الاختلاف على تكوين تاريخي مختلف.

٢- اختلاف في العلاقة بين كل من المرجعيتين المذكورتين اعلاه والمؤسسة السياسية السلطوية الحاكمة.

٣- على الرغم من هذا الاختلاف الا ان هناك مشتركات تجد لها تعبيرا بصيغ تضامنية ازاء الحوادث السياسية والفكرية والاجتماعية الخطيرة.

٤- هناك فصل واضح بين السياسي والديني داخل اطار المرجعية الدينية النجفية بوصفها راعية للايمان وقائمة بدور التوجيه والارشاد وحماية العقيدة الدينية.

٥- تمثل المرجعية الدينية الحالية التي شهدت الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ امتدادا لمدرسة النائيني الداعية الى الدولة الدستورية.

٦- تضع مرجعية النجف الاشرف الدينية الهوية الوطنية في المقدمة من الهويات الاخرى الدينية والثقافية.

٧- يبرز الدور ا لمؤثر للمؤسسة الدينية في النجف ا لاشرف بأوقات الازمات والتحولات التاريخية الكبرى فيكون لها موقف الموجه والناصح والمرشد.

Democracy Thought among Religious Margia In A'najaf Al-Ashraf (Historical Study)

Haider Nazar A'said Salman

Abstract

This search deals with democracy thought among religious Margia and developing political jurisprudence represented by Ashaikh Mohammad Husain A'naeeny who raised constitutional state. We can distinguish between religious A'najaf Margiat's raisings and Margiat Qum's raisings especially attitudes about (Wilayat Al-Faqeeh).

The search also concentrates on two great authorities who play important role after April 2003 (A'said Ali A'sistany and Shaikh Ishaq Al-Faiyadh) who emphasized that the forming of modern state must depend on people rule and peaceful delivery of power.

هوامش البحث

١١-لايعني هذا إن تأثير المرجعيات الدينية تنحصر في مدة القرن العشرين فحسب بل يمتد الى الفترات التاريخية السابقة ، بل ان رجال دين كبار شاركوا بفاعلية في احداث مهمة منها على سبيل المثال فتوى المرجع الاعلى محمد حسن الشيرازي حول تحريم استخدام التنباك في ايران بالاضافة الى الدور المهم في الترويج للعقيدة الايديولوجية للسلطة في ايران بعد نشوء الدولة الصفوية عام ١٥٥٠ للتفاصيل ينظر: وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة ، مطبعة آيات ، النجف الاشرف، دون تاريخ ، ص١٢٩-١٣٦.

٢-فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ط ١ ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ٢٠٠٦ ، ص٢١ .

٣- المصدر نفسه ، ص٤٧ . ٤- غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨ -١٩٢١ ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، لندن ١٩٨٨ ، ص٤٢٠ . ص٤٣٤ .

٥- للاطلاع على بنود المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢ والتطورات التي رافقتها ينظر ؛ احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠ ،ص٣٣- ص٦٢ .

٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٩ ، ص٣٣١ ؛ عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، لندن ١٩٩١ ، ص٦٢-٧٠.

٧- يمكن تقديم جرد طويل باسماء الشخصيات السياسية التي تعود بتعليمها وجذورها الى المرجعية الدينية في النجف ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ علي الشرقي والسيد هبة الدين الشهرستاني وسعد صالح

جريو الذي ابتدأ دارساً للعلوم الدينية ومرتدياً اللباس الديني قبل ان يدرس الحقوق حيث اصبح وزيرا للداخلية في وزارة توفيق السويدي المشكلة عام ١٩٤٦ بعد نهاية الحرب الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ التي سمحت بالعمل السياسي الحزبي.

٨- يظهر هذا التلاحم والتداخل في إحداث تاريخية متنوعة ففتاوى الجهاد التي أصدرها علماء الدين سواء عام ١٩١٥ لمقاومة الهجوم البريطاني على البصرة أو في ثورة العراق ١٩٢٠ ويمكن إن ينطبق ذلك على المواقف من الحكومات المتعاقبة على حكم العراق إلى عام ٢٠٠٣ وخاصة الموقف من حكومة البعث بعد ١٧ تموز ١٩٦٨ ينظر على التوالي : حيدر نزار السيد سلمان ، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي ، ط١ ، معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠٠٧م – ١٤٣٨ هـ ، ص٧٩-ص٨٧ .

عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ،ط١، مؤسسة المحبين ، قم ١٤٢٦ ، ص١٧١-١٩٥ .

فالح عبد الجبار ، العمامة والافندي سيوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة امجد حسين ، ط١ ، منشورات الجمل بيروت- بغداد ٢٠١٠ ، ص٣٢٩-٣٦٥.

٩- حتى الإصدارات والكتب والنشرات التي صدرت في العراق تعبيراً عن حالة الرفض والشعور بالتهميش والتي تدور حول الحقوق المنتهكة لشيعة العراق وذات المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية تكاد تجعل من المرجعية الدينية أو رجال الدين الأساس الذي تتمحور حوله في مطالبها وشكاواها فقد امتزج العمل السياسي بالعمل الديني ، إذ لم يترك المجال للقوى الليبرالية لتعمل داخل هذا الوسط بحرية تامة ، ودائماً مايلوم الشيعة مرجعياتهم الدينية لسبب أو لأخر في حالة

وقوع أخطاء كما هو الحال عندما دعمت المرجعيات الدينية قوائم انتخابية بعينها .

وكانت نظرية التقليد الشيعية قد ربطت ربطا استتباعيا بين جمهور المؤمنين والنخبة العليا من علماء الدين واكدت على ضرورة رجوع المؤمنين في تفاصيل حياتهم الى المراجع الدينية لذا كانت هذه المركزية الشديدة عاملا في شد جمهور الشيعة الى مراجعهم بقوة، للتفاصيل ينظر:

حيدر السيد سلمان ، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ ، تاريخ سياسي ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ٢٠١٠ ، ص١٨-١٩ ؛ ولي نصر ، صحوة الشيعة، الصراعات داخل الاسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الاوسط ، ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص٦٤-٦٨.

١٠- لا يقتصر هذا على حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٨ وإنما يمتد بجذوره إلى سنوات سابقة على التاريخ المذكور أعلاه فكل الأنشطة السياسية المتعلقة بالمطالبات الشيعية بتحقيق العدالة والمساواة وحفظ الحقوق لاتخرج عن النطاق المرجعي فالمشهد السياسي بجذوره التاريخية ارتبط بالمؤسسة الدينية في النجف الاشرف فلانشاط إلا وكان رجال الدين هم

عمادة الأول ونستطيع ان نحدد الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٩٢١-٢٠٠٣ كمقطع تاريخي واضح لهذا الحراك السياسي ، والاجتماعي للاستزادة في موضوعة حزب الدعوة والنشاط السياسي الشيعي ينظر على التوالي : حسن العلوي : الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ايران ، قم ، دون تاريخ ، صلاح الخراسان ، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠عاماً

، طـ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سوريا ١٩٩٩ .

١١- شهدت بدايات القرن العشرين توجهاً استقلالياً للمرجعية الدينية في إيران عن مرجعية النجف الشرف وقد تمظهر هذا التوجه الاستقلالي في زيادة إعداد رجال الدين الحاصلين على شهادات وإجازات علمية تصدوا للنشاط الديني داخل إيران وتتوج ذلك بتصدر السيد حسين البروجوردي المرجعية الدينية العليا كمرجع ديني اعلى للشيعة في العالم كما إن رجال الدين في كل من النجف وقم اتخذوا مواقف متباينة من سياسات الشاه الإيراني رضا خان وخاصة المتصلة منها بتوجيهاته لتحجيم سلطة رجال الدين الايرانين . وقد تطور الخلاف السياسي بين مرجعية النجف وقم في الموقف من مفهوم الثورة والنظام الاستبدادي وكيفية مواجهته للاطلاع أكثر ينظر : رسول جعفر يان ، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وايران ، ترجمة حيدر محمد جواد ، ط١ ، دار الجيب ، مطبعة عترة ، قم ١٤٢٩هـ ، ص٣٥ – ص٤٠ .

١٢- جعفر يان ، المصدر السابق ، ص٢٥.

١٣- يمثل الشيخ محمد مهدي شمس الدين واحداً من ابرز مفكري مدرسة النجف وتوجهاته المؤكدة لمبدأ حكم الأمة لنفسها وقد أكد شمس الدين على ضرورة ترك المجال للشعب لاختيار نوع الحكم المتوافق مع رغباته وإرادته. للتفاصيل ينظر: محمد ابراهيم الموسوي ، الفكر السياسي عند محمد مهدي شمس الدين ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٩ .

١٤ - مجموعة من الباحثين ، الدين والسياسة نظريات الحكم في الفكر السياسي الإسلامي الشورى وولاية الفقيه ، طـ١ ، الغدير ، بيروت ٢٠٠٣ ، ص٢٥٠ ؛ محمد جمال باروت ، يثرب الجديدة

الحركات الاسلامية الراهنة ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ١٩٩٤ ، ص٦٣..

١٥- حول مايعرف بحركة المشروطة والمستبدة ينظر :- محمد باقر البهادلي ، السيد هبة الدين الحسيني أثاره الفكرية ومواقفه السياسية ، ط١ شركة الحسام للطباعة ، بغداد ٢٠٠١ ، ص٩٩-ص١٠٣

١٦- محمد كاظم اليزدي : ١٨٣٠-١٩١٩ ، مرجع ديني كبير كان له دور مهم في مرجعية النجف الاشرف وحوزتها العلمية لا سيما العقدين الاول والثاني من القرن العشرين مع التغيرات الدولية وهزيمة الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى ودخول الاحتلال البريطاني العراق .عرف بمواقفه المؤيدة لدعاة المستبدة ، اصدر فتاوي جهادية ضد البريطانيين مع دخول العثمانيين الحرب العالمية الأولى، ابرز مؤلفاته العروة الوثقى الذي لا يزال يدرس في مدرسة النجف الدينية.

للتفاصيل ينظر: كامل سلمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته واضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية ، ط١ ، ذوي القربى ، مطبعة البرهان ، قم ٢٠٠٦ ، ص١١٧-١٢٠.

١٧- الشيخ محمد كاظم الخراساني ١٨٣٩-١٩١١ . ولد في مشهد وعرف بتوجيهه الاصلاحي ووقوفه الى جانب دعاة الدستور ، كان مرجعا مهما تنافس مع السيد اليزدي المعاصر له.

عبد الكريم ال نجف ، من اعلام الفكر والعبادة والمرجعية ، مطبعة دار المحجة البيضاء ، بيروت ١٩٩٨ ، ص٩٤.

١٨- محمد باقر البهادلي ، المصدر السابق ، ص١٠٠

١٩- أية الله المحقق النائيني ، تنبيه ألامه وتنزيه الملة ، تعريب عبد الحسن إل نجف ، ط١ ، مطبعة بهر ، قم ١٤١٩ ، ص١٤٤ ؛ رسول جعفريان ، المصدر السابق ، ص١٢٨- ١٣٣.

٢٠- حيدر نزار ، تنظير مدرسة النجف السياسي النائيني أنموذجا ، الصباح الجديدة ((جريدة)) ، العدد ١٤٤٠ ، في ٣١/ايار/٢٠٠٩ ، بغداد .

٢١- النائيني ، المصدر السابق ،ص١٠٠

٢٢- المصدر نفسه ، ص١٤٩ .

٢٣- المصدر نفسه ، ص١٠٠ .

٢٤ المصدر نفسه ، ص١٠١ .

٢٥- المصدر نفسه ، ص١٠٢ .

٢٦- المصدر نفسه ، ص١٠٤ .

٢٧- المصدر نفسه ، ص١٠٦ .

٢٨ – المصدر نفسه . ص١٠٦

٢٩- سورة يوسف الآية ٦٥ .

٣٠- النائيني ، المصدر السابق ، ص١٤٩ .

٣١- حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسالة العراقية ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ٢٠٠٧ ، ص٤٨ .

٣٢- ظهرت أراء فقهية سياسية في حوزة النجف امتازت باختلافها عن الفكر الفقهي السائد والممتد بجذوره في أعماق البناء العام للمرجعية الدينية في النجف وكانت هذه الآراء تنزع نحو الربط الوثيق بين السياسة والدين إلى حد الدعوة للدولة الدينية وقيام هيمنة رجال الدين وولايتهم العامة على شؤون المواطنين ضمن الإطار ألمفاهيمي حيث يصبح رجل الدين وضمن شروط هو الولي الفقيه والمرشد الأعلى والمستحصل لكل السلطات الفوق الدستورية وكانت أفكار السيد محمد باقر الصدر مثالاً على هذا الاتجاه . للاطلاع ينظر: فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص٤٧٤-٤٨٤.

٣٣- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

٣٤- بيان صادر عن مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف ١٧ صفر ١٤٢٤ هـ .

٣٥ – المصدر نفسه .

٣٦- بيانات وتوجيهات سماحة أية الله العظمى الشيخ محمد إسحاق الفياض دام ظله ، بلا مكان ، ص٣٣ .

٣٧- بيان صادر عن مكتب المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفياض ، النجف الاشرف ، في ١ ذي الحجة ١٤٢٥ هـ .

٣٨- بيان صادر عن مكتب السيد السيستاني في ٢٨ / جمادي الأول ١٢٢٤ .

٣٩- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٣٣٩ .

٤٠- بيان صادر عن مكتب السيد السيستاني حول انتخابات مجالس المحافظات ، في ١٤٣٠/١/٢١هـ، المصادف ٢٠٠٩/١/١٨ م ، في النجف الاشرف .

٤١- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٤١ .

٤٢- ينظر : المصدر نفسه ، ص٤٠ ، بيان صادر عن مكتب الشيخ إسحاق الفياض في النجف الاشرف حول قانون إدارة الدولة المؤقت ، في ٢٢ محرم ١٤٢٥ هـ .

٤٣- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٣٩.

٤٤- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٣٠.

٤٥- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٣٦٤.

٤٦- بيان صادر من مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف ، في ١٣ ج٢، ١٤٢٧ هـ ؛ حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٣٥٨.

٤٧- بيان صادر من مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف ، في ١٨ صفر، ١٤٢٤ هـ ؛ حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٢٨٠.

٤٨- حامد الخفاف ، المصدر السابق ، ص٢٠٤-٢٠٥.

٤٩- اظهرت مسودة الدستور العراقي التي اقرت استفتاء شعبي في تشرين الاول ٢٠٠٥ عن تاثيرات وبصمات مدرسة النجف ومرجعية السيستاني في صياغتها وعن تاثرها بالدستور الايراني لعام ١٩٠٦ بالتركيز على قبول مبدأ الحكومة التمثيلية مع الاشتراط في

الوقت نفسه بان لا يتعارض أي قانون مع احكام الشريعة الاسلامية.

ينظر بامعان: ولي نصر ، المصدر السابق ، ص١٧٥ ، وكذلك نبيل عبد الرحمن حياوي ، دساتير العراق الجمهوري ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، دون تاريخ ، ص١٠٤.

قائمة المصادر والمراجع

- بيانات المرجعية الدينية في النجف الاشرف حول الاوضاع العامة في العراق.

١- مكتب آية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الاشرف ، بيان حول عدم الدعوة لتشكيل حكومة دينية في العراق ، بتاريخ ٢٨/جمادي الاول/١٤٢٤هـ.

٢- مكتبة آية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الاشرف ، بيان حول حرمة تهريب المشتقات النفطية ، بتاريخ ١٣ جمادي الثاني لعام ١٤٢٧هـ.

٣- مكتب آية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الاشرف ، بيان حول الحفاظ على وثائق الدولة العراقية ، بتاريخ ١٨ صفر/١٤٢٤هـ.

٤- مكتب آية الله العظمى الشيخ محمد اسحاق الفياض في النجف الاشرف ، بيان حول الانتخابات العامة في العراق ، بتاريخ ١ ذي الحجة/١٤٢٥هـ.

٥- مكتب آية الله الشيخ محمد اسحاق الفياض في النجف الاشرف ، بيان حول قانون ادارة الدولة المؤقت، بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٢٥هـ.

١- وجيه كوثراني ، الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة ، مطبعة آيات ، النجف الاشرف ، دون تاريخ.

٢- غيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ، ط١ ، ترجمة مصطفى نعمان احمد ، المكتبة العصرية ، بغداد ٢٠٠٦.

٣- غسان العطية ، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١ ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، لندن ١٩٨٨.

٤- احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠.

٥- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١ ، ط٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٩.

٦- عبد الكريم الازري ، مشكلة الحكم في العراق ، لندن ١٩٩١.

٧- حيدر نزار السيد سلمان ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي ، ط١ ، معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠٠٧.

٨- عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ط١ ، مؤسسة المحبين ، قم ١٤٢٦هـ.

٩- فالح عبد الجبار ، العمامة والافندي لسيويولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ، ترجمة أمجد حسين ، ط١ ، منشورات الجمل ، بيروت بغداد ٢٠١٠.

١٠- حيدر نزار السيد سلمان ، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ تاريخ سياسي ، ط١ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ٢٠١٠.

١١- ولي نصر ، صحوة الشيعة الصراعات داخل الاسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الاوسط،

ترجمة سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ٢٠٠٧.

١٢- حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر، قم دون تاريخ.

١٣- صلاح الخرسان ، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سوريا ١٩٩٩.

١٤- رسول جعفريان ، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وايران ، ترجمة حيدر محمد جواد، ط١ ، دار الجيب ، مطبعة عترة ، قم ١٤٢٩هـ.

١٥- مجموعة من الباحثين ، الدين والسياسة نظريات الحكم في الفكر السياسي الاسلامي الشورى وولاية الفقيه ، ط١ ، الغدير ، بيروت ٢٠٠٣.

١٦- محمد جمال باروت ، يثرب الجديدة الحركات الاسلامية الراهنة ، ط١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ١٩٩٤.

١٧- محمد باقر البهادلي ، السيد هبة الدين الحسيني آثاره الفكرية ومواقفه السياسية ، ط١ ، شركة الحسام للطباعة ، بغداد ٢٠٠١.

١٨- كامل سلمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية ، ط١ ، ذوي القربى ، مطبعة البرهان ، قم ٢٠٠٦.

١٩- عبد الكريم آل نجف ، من اعلام الفكر والعبادة والمرجعية ، مطبعة دار المحجة البيضاء ، بيروت ١٩٩٨.

٢٠- آية الله المحقق النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، تعريب عبد الحسين آل نجف ، ط١ ، مطبعة بهر ، قم ١٤١٩هـ.

٢١- حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ط١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ٢٠٠٧.

٢٢- بلا اسم ، بيانات وتوجيهات سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اسحاق الفياض دام ظله ، بلا مكان.

٢٣-نبيل عبد الرحمن صياوي ، دساتير العراق الجمهوري ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة دون تاريخ.

الرسائل الجامعية

محمد ابراهيم الموسوي ، الفكر السياسي عند محمد مهدي شمس الدين ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٩.

الصباح الجديد ، ((جريدة))، العدد ١٤٤٠ ، في ٣١ آيار ، ٢٠٠٩ ، بغداد.